مستقبل الإنتاج الحيوانى فى الجمهورية العربية المتحدة

للدكتور محمد توفيق رجب

أسعدنى كثيراً أن أتلقى الدعوة الكريمة من جمعية خريجى المعاهد الزراعية، كى أتكلم فى مستقبل الإنتاج الحيوانى فى الجمهورية العربية المتحدة . وبلادنا الآن تعيش مستقبلها لحظة بلحظة بجهود أبنائها وعلى أعصابهم ، فالثورة التى أقامت السد العالى هى التى أوجدت حتمية التوسع الزراعى الأفقى ، والثورة التى أفاضت من كهرباء هذا السد ، هى التى جعلت الزراعة الآلية حقيقة ملموسة بعد أن كانت مجرد حلم . إنها الثورة التى جعلت فاصل التفكير من التنفيذ معدوما بعد أن كان حداً مانعا . لذلك فحينما أتكلم عن المستقبل فلن أتكلم عن أفكار أو أحلام ، بل سأتكلم عن بيانات لوقائع ستفرض نفسها على التاريخ .

إن الإنتاج الحيوانى الآن قد فرض نفسه على الواقع الزراعى نتيجة للتطور الاجتماعى الذى حدث فى بلادنا . إن إدخال الصناعة فى البنيان الاقتصادى للبلاد أوجد طبقة جديدة من سكان البلاد تعد مستهلكة لكل أنواع الإنتاج الحيوانى ، من اللحوم والألبان ومنتجاتها بمعدلات تفوق المعدلات التى كانت تعتبر مقنعة للمجتمع الزراعى . كما أن زيادة الدخول قد زادت من عدد السكان المستهلكين لهذه المواد ذات القيمة الغذائية العالية . كل ذلك قد أوضح بما لا يقبل الشك أن موارد البلاد من أنواع الإنتاج الحيوانى قاصرة على إمداد البلاد بحاجتها الغذائية، لا سيما وأن تنمية الثروة الحيوانية لم يكن يجمعها وحدة التوجيه أو تكامل عناصر البناء ، إذ أن المجهودات التى بذلت فى هذا الطريق كانت متفرقة غير مرتبطة مركزة فى النواحى التكنولوجية ولا تمس القاعدة الحيوانية الموجودة لدى الشعب إلا مساً رقيقاً لم تظهر فاعليته بشكل جدى ، وبحيز اقتصادى يمكن تقييمه ،

● المحاضرة التى ألقاها الدكتور محمد توفيق رجب ، رئيس مجلس ادارة مؤسسة اللحوم بنقابة المهن الزراعية فى يوم ٣١ مايو سنة ١٩٦٥ .

كما أنه لم تمكن هناك سياسة موحدة واضحة المعالم للوسائل التطبيقية التى تكفل فاعلية استعمال الطلائق المختارة فى تحسين صفات الحيوانات ، وكان الأمر متروكا للرغبة دون ترغيب — الأمر الذى جعل هذا الموضوع يكاد يكون مظهريا دون أن يظهر له الأثر الملموس الذى أشارت إليه التجارب السابقة لهذه الخطة التطبيقية — كما أن الشعب لم يتنازل عن نظرته إلى ما شيته با عتبارها مصدراً للعمل الزراعى والسماد ، أما إنتاج اللحم واللبن فلم يكن له إلا المقام الثانى. وقد ثبت هذا المفهوم لدى الفلاح أن إنتاج الحيوان من اللبن من الأبقار لا يكاد يكفى العجل الرضيع .

والواقع أن كل ذلك ليس إلا نتيجة طبيعية للوضع الزراعى للبلاد الذى يتميز بضيق الرقعة الزراعية وتفتت المزارع ، مما يجعل من المستحيل تكوين قطعان يمكن توجيهها نحو الإنتاج المركز ، وتحسين صفاتها الوراثية بفاعلية أكثر .

كما أن هذا التفتت لم يساعد الزراع على اقتناء الآلات والتوسع فى إنتاج العلف الأخضر أو تنظيمه ، بجانب عدم كفاية الأعلاف الجافة لتغذية الحيوان صيفا — كل هذه العوامل جعلت المزارع ينظر إلى الحيوان كمشكلة معقدة ، هى فى الواقع عقبة كأداء تحطم أمامها كل الوسائل التكنولوجية المتاحة لزيادة الإنتاج طالما تغيرت هذه الأوضاع ثانية .

ولما تغير الوضع ، انطلقت عجلة استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة ، وأتضح المجال وأسعا أمام التوسع الأفقى فى الزراعة بشقيها النباتى والحيوانى وحتى عند هذا الوضع ظلت النظرة للإنتاج الحيوانى قاصرة على علاقته باستصلاح الأرض وعلى أنه ضرورة لابد منها لاستهلاك البرسيم المستزرع فى هذه الأراضى الجديدة، وأن دوره ينتهى بانتهاء دورة الاستزراع الأولى ، وأن عليه أن يرفع عصاه ويرحل كلما قربت هذه الأراضى من الحدية الإنتاجية ، الأمر الذى جعل هذا الإنتاج إنتاجا مؤقتا عليه أن ينكمش كلما استكملت الأراضى الجديدة مقومات خصبها ومقدرتها على إنتاج محاصيل الحقل ، إيمانا بأن هذه المحاصيل من الناحية الإنتاجية أكثر فائدة واقتصاداً من الإنتاج الحيوانى ، وكأنما لم يخلق الله فى هذه البلاد التى أنبتت كل نبات على الأرض، غير قطنها الذى تعيش عليه وهو ليس إلا نباتا وافداً

عمره لا يزيد عن ١٥٠ عاما، كما أن الأرز هو الآخر جديد فى هذه الزراعة — بل إن الذرة لم تعرفها البلاد والعالم أجمع إلا بعد أن اكتشفتها أمريكا، وكذلك البطاطس والطماطم وغيرها من المحاصيل المعروفة .

الواقع أن هذه النظرة المتطورة بالنسبة للمحاصيل النباتية هى مفتاح المستقبل بالنسبة للمحاصيل الحيوانية ، فإن ما فعلته الزراعة نحو إدخال محاصيل جديدة وتطوير المحاصيل الموجودة يمكن أن يطبق بنجاح على المحاصيل الحيوانية — وهذا هو الركن الأصيل بالنسبة لخطة المستقبل فى الإنتاج الحيوانى . إن المستقبل أمل وإرادة وإمكانيات . أما الأمل فهو زيادة موارد الإنتاج الحيوانى إلى حد كفاية الاستهلاك على الأقل ، وأما الإرادة فتتمثل فى المفهوم الفكرى لنا من أن الإنتاج هو سبيل العيش . وأما الإمكانيات فهى إمكانيات عريضة ، فالبلاد لا ينقصها العلماء ولا الأخصائيون ولا الموارد الغذائية ولا الموارد الحيوانية إذا ما أحسن التنسيق بينها واستغلت استغلالا كفؤا . إلا أن هناك معالم لطريق المستقبل وهى :

(١) أنه لاسبيل إلى زيادة الناحية العددية الحيوانية داخل الوادى إلا بالقدر الذى تسمح به الدورة المتبعة ، وأنه كلما زادت الرقعة الزراعية كلما أمكن زيادة الأعداد ، بل وفى حدود إمكانيات الدورة الزراعية التى تتبع فى هذه الأراضى .

(٢) أنه مهما كانت إمكانيات التوسع فى الثروة الحيوانية، فإنها لاشك محدودة ، وأن التوسع الرأسى فى الإنتاج الحيوانى هو الطريق الوحيد للعمل على زيادة هذا الإنتاج عن طريق زيادة الكفاءة الإنتاجية، والكفاءة الغذائية للحيوانات ، وهو السبيل الوحيد بل والسريع الذى لابد من اللجوء إليه لبلوغ الأهداف المرجوة فى زيادة الإنتاج الحيوانى .

(٣) أن تغيير التركيب الوراثى للحيوانات المصرية بأسرع الطرق — عن طريق الخلط والتدريج فى الأبقار والأغنام والدجاج — أمر واجب .

(٤) أن السبيل الوحيد لتحسين الجاموس هو بالانتخاب داخل النوع ، وأن

الانتخاب لن يكون فعالا إلا إذا كان يسبقه التسجيل ، سواء للأفراد أو لإنتاجها حتى يمكن أن يشمل هذا الانتخاب كل القاعدة الحيوانية من الجاموس وعلى أوسع نطاق ، وبذلك يكون عميقا إلى الحد المؤثر ، كما يمكن متابعة مراحل هذه العملية جيلا بعد جيل وتحديد المستوى الانتخابي مرحلة بعد أخرى حتى نصل إلى المستوى الإنتاجي الذي يمكن اعتباره بداية لتكوين نوع من الجاموس يمكن أن يقال عنه بجدارة إنه جاموس لبن .

(٥) أن البلاد بحكم وضعها الزراعي وظروفها الخاصة من رقعة زراعية محدودة وكثافة غير عادية في السكان لا تحتمل وجود الحيوان وحيد الغرض ، بل إنها تحتم أن تكون الحيوانات ثنائية الغرض شاملة في هذا المبدأ الجاموس والأبقار ، أي يجب أن تربى للبن واللحم ، والدواجن والدجاج الذي يربى للبيض واللحم ، والأغنام التي يجب أن تربى للصوف وللحم .

(٦) أن مشروعات التنمية الحيوانية والتي تتكفل بها الآن مؤسسات اللحوم والألبان والدواجن يجب أن تخطط على أساس برنامج زمني يهدف تدريجيا لسد نقص في الإنتاج من ناحية عاما بعد عام ، متدرجا إلى حد الاكتفاء الذاتي ، عاملا على تطوير الموارد الحيوانية في البلاد لتجاوب تنفيذ هذه الخطة بكفاءة ، وأنه في هذا السبيل يجب على الحكومة ألا تبخل أبدا بأي اعتمادات في هذا الشأن — وأنه يجب أن يقرر من الآن أن هذه الأهداف لا يجب أن تتجاوز في تحقيقها العشر سنوات القادمة إن لم يحدد لها الخمس سنوات القادمة فقط .

(٧) أن البلاد تملك أساسا زراعيا للانتاج الحيواني يمثل إمكانيات هائلة للغذاء الأخضر ، فالتوسع في استصلاح الأراضي لا بد وأن يجابه باستيراد أكبر قدر من الحيوانات لتعمير هذه الأراضي حيوانيا ، بل ولتحويل محاصيل العلف فيها إلى منتجات حيوانية . بل يجب أن يكون مفهوما أن جزءا لا يقل عن ١٠ ٪ من هذه الأراضي لا بد وأن تقرر زراعته بالأعلاف الخضراء توفيرا لغذاء الحيوانات صيفا وشتاء بأرخص السبل ، وأن يكون هناك اتزان بين المقدرة الإنتاجية الحيوانية لهذه الأراضي الجديدة واحتياجات السكان من ناحية ، وإمكانيات الإنتاج

الحيوانى فى داخل الوادى من ناحية أخرى ، وأن يكون هناك تكامل تام بين الأرض القديمة والأرض الجديدة بما يكفل بقاء الإنتاج الحيوانى فى الحدود التى تسمح بتوافر الغذاء للبلاد .

(٨) أن زيادة وسائل الوقاية — سواء كان ذلك من الأمراض المعروفة فى بلادنا أو الأمراض الوافدة لا العلاج — هو الأمر الأوجب اتباعا من الناحية الصحية ، وزيادة إمكانيات الجهات البيطرية من إنتاج الأمصال واللقاحات اللازمة لوقاية حيوانات البلاد على أوسع نطاق ؛ سواء من الناحية العددية أو من الناحية المرضية يجب أن يكون هدفا من الأهداف الحيوية التى لابد من تدعيمها لصيانة مصادر الإنتاج الحيوانى من الأمراض والطفيليات .

إن المستقبل يتلخص الآن فى الجهد الذى تبذله كل من : مؤسسة الدواجن ومؤسسة اللحوم ووزارة الزراعة .

فبالنسبة لوزارة الزراعة فسياستها المستقبلة ستشمل كل ما يتعلق بالناحية الصحية البيطرية أو حل المشاكل المتعلقة بالإنتاج الحيوانى . أما الكلام فيما يتعلق بمؤسسة الدواجن ، فسأتركه للقائمين بهذه المؤسسة . أما عن مؤسسة اللحوم فقد استهدفنا سياسة واضحة المعالم فى إنماء الثروة الحيوانية عامة وخاصة فى مجال إنتاج اللحم واللبن — تعتمد على ركيزتين : أولاهما الشعب بكل مقدراته من أفراد وأراض زراعية وإمكانيات حيوانية ، والثانى هو إنشاء مزارع مركزة ومتخصصة فى شتى أنواع الإنتاج الحيوانى فى مناطق التوسع الزراعى الجديدة التى تخدم غرضين استهلاك البرسيم الذى يتوافر فى هذه الأراضى بمساحات كبيرة عجزت عملية التعمير الحيوانى من الموارد المحلية عن أن تمده بما يكفى لاستهلاكه وتمويله إلى لبن ولحم بالإضافة إلى أن وجود هذه الحيوانات فى هذه الأراضى سيمدها بالسماد البلدى الذى هو أداة فعالة فى استزراع هذه الأراضى وبناء خصبها . وقد شملت الخطة عدة مشروعات تستهدف توفير اللحم واللبن بالإضافة إلى ما ينتج عن ذلك من منتجات عرضية ذات قيمة أهمها الجلود ، وهذه المشروعات هى :

أولا : مشروعات التنمية لدى الأفراد

وقد روعى عند وضع الخطة للتنمية كفالة التشجيع بين المربين من الأفراد داخل الإطار التعاونى ، سواء فى الجمعيات التعاونية الزراعية أو الجمعيات المتخصصة لتربية الماشية أو الجمعيات المركزية على مستوى المحافظات ، وذلك بمنح تسهيلات فى صورة قروض عينية كأعلاف ومنتجات غذائية للأفراد والجمعيات التعاونية . وفيما يلى بيان الخطة :

(١) تتضمن الخطة بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية التوسع المتدرج فى عمليات التسمين على العلف الأخضر لدى الأفراد من أعضاء هذه الجمعيات ويبدأ العمل بطاقة قدرها ٨٠٠٠ عجل تزيد إلى أن تصل إلى ٤٨ ألف عجل فى نهاية الخطة سنة ١٩٦٤/١٩٧٠، وقدر التمويل اللازم لهذه العملية بمبلغ ٤٤ ألف جنيه تزيد إلى أن تصل إلى ٢,٦٤٠,٠٠٠ جنيه فى نهاية الخطة توزع فى صورة قروض تبلغ ٥٠ جنيها عن كل عجل ، بخلاف الأعلاف الجافة التى تصرف لمن يرغب من الأعضاء بالأجل ، وتبلغ كميات اللحوم التى يوفرها هذا المشروع فى سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ (١٥,٩٠٠ طن) من اللحوم الحية ، كما أنه يوفر على مدار الخطة ٥٥,٦٥٠ طن .

(٢) كما تتضمن خطة المؤسسة بالنسبة للجمعيات المتخصصة والتى يبلغ عددها حاليا ٢٨ جمعية تقوم بتربية ٢٠ ألف عجل يتم التوسع فيها إلى أن تصل إلى ١٢٨ جمعية تقوم بتربية ٨٠ ألف عجل . وتقدر المبالغ اللازمة للتمويل عند الخطة بمبلغ ٤,٤٦٠,٠٠٠ جنيه تستعمل فى دورتين للتسمين كل دورة مدتها ستة شهور . وتبلغ كميات اللحوم التى يوفرها هذا المشروع عام ١٩٦٩/١٩٧٠ (٩٩,٠٥٠ طن) .

(٣) وتتضمن خطة المؤسسة بالنسبة للجمعيات المركزية على مستوى المحافظات إنشاء جمعية مركزية فى كل محافظة ، فيصل عدد هذه الجمعيات إلى عشرين جمعية فى سنة ١٩٦٨/١٩٦٩ تقوم بتربية ٦٠ ألف رأس تحتاج فى تمويلها إلى ٤,٩٢٠,٠٠٠ جنيه ، وتبلغ كميات اللحوم التى يوفرها هذا المشروع فى سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ (٢١,٦٠٠ طن) من اللحوم الحية ، كما أنه يوفر على مدى الخطة ٨٩,٦٥٠ طن .

وجدير بالذكر أن مصدر التمويل لجميع أوجه النشاط التعاونى الخاص بتربية الماشية سيكون فى صورته العامة عن طريق مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى، سواء كان ذلك بقروض أو باستغلال رؤوس أموال الجمعيات التعاونية الزراعية واحتياطياتها، بالإضافة إلى الأموال التى يساهم بها أعضاء الجمعيات المتخصصة.

ثانيا : مشروع تشترك فى تنفيذه الجمعيات التعاونية ومؤسسة اللحوم

مشروع تربية العجول الجاموس الصغيرة :

تبلغ أعداد النتاج السنوى من الجاموس الصغير حوالى ٥٢٠ ألف رأس ، نصفها من الإناث ونصفها من الذكور . ويلجأ الفلاحون عادة إلى التخلص من الذكور الناتجة بل وبعض الإناث فى عمر مبكر (٤٠ يوما) متأثرين فى ذلك ببعض العوامل الاقتصادية ، لحاجة الفلاح فى هذا الوقت إلى المال لسد احتياجاته لخدمة الزراعة الحقلية، فضلا عن ضمان مورد مالى مستمر ببيع اللبن الناتج من الأم. ويعنى ذلك التخلص من حوالى ٢٦٠ ألف رأس من العجول الجاموس الصغيرة تزن حوالى ١٠,٥٠٠ طن ، كان من الممكن الاستفادة منها فى زيادة إنتاج اللحوم لو أمكن تربيتها .

ولذلك تضمنت خطة المؤسسة تشجيع الفلاح على الاحتفاظ بالذكور من نتاج الجاموس مع تعويضهم بما يقابل ثمن العجل وقيمة اللبن المستهلك حتى الفطام وبحيث تقوم المؤسسة باستلام هذه العجول والاستمرار فى تربيتها حتى تصل إلى الوزن المناسب للاستهلاك . وقدرت لهذا المشروع أن يبدأ بطاقة قدرها ٢٠ ألف عجل فى بداية الخطة تصل إلى ١٢٠ ألف عجل سنويا فى نهاية الخطة (١٩٦٩/١٩٧٠) ويحقق هذا المشروع فائضا فى إنتاج اللحوم ويبلغ ٢٠,٢٠٠ طن فى عام ١٩٦٩/١٩٧٠ تزيد إلى أن تصل إلى ٢٦٢٠٠ طن سنويا فى سنة ١٩٧٠/١٩٧١ وما يليها من السنوات. كما يوفر هذا المشروع على مدى الخطة ٥٥,٤٠٠ طن من اللحوم الحية .

وقدرت المبالغ اللازمة لتمويل هذا المشروع على أساس ١,٣٨٥,٠٠٠ جنيه تزيد حتى تصل إلى ٧,٧٠٠,٠٠٠ جنيه فى نهاية الخطة .

ثالثا : مشروعات تقوم بتنفيذها المؤسسة العامة للحوم

تعتبر المشاريع التى تقوم المؤسسة بتنفيذها هى المشاريع التوسعية فى مجال الثروة الحيوانية بما يكفل سد النقص فى الإنتاج الحالى فى نهاية الخطة، وعلى سبيل المثال يقدر العجز المرتقب فى إنتاج اللحوم عند ثبوت عوامله الحالية فى سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ بمقدار ٩٠ ألف طن تبلغ قيمتها مقدرة بالعملة الصعبة حوالى ٢٧ مليون جنيه مع افتراض ثبوت الأسعار العالمية الحاضرة . ويعنى ذلك أن تلتزم الدولة لسد العجز بمدفوعات تبلغ قيمتها الإجمالية حوالى ١٢٠ مليون جنيه بالعملات الصعبة على مدى السنوات القادمة حتى سنة ١٩٧٠ نظير استيراد ما تحتاجه من اللحوم فى الوقت الذى يمكن أن توجه فيه هذه القيم نحو خلق إمكانيات حيوانية هائلة تكفل مواجهة الاحتياجات المتزايدة فى الحاضر والمستقبل ، مع خلق نوع من الاكتفاء الذاتى فى الإنتاج الحيوانى .

لذلك تضمنت خطة المؤسسة عدة مشروعات حيوانية تعتمد أساساً على استيراد الماشية والأغنام من الأنواع ذات الكفاءة الإنتاجية العالية لعامل أكبر من الاستفادة بالإمكانيات الغذائية المتاحة ، فضلا عن رفع مستوى الإنتاج من الأنواع المحلية المتدرجة مع الأنواع الأصيلة. وتشمل مشروعات المؤسسة مايلى :

(١) مشروع استيراد الماشية الفريزيان :

تضمنت الخطة استيراد ٣٠ألف رأس من العجلات الفريزيان الحوامل بمعدل ٥ آلاف رأس سنويا ، يتم توزيعها على المحطات الخاصة بالمؤسسة ويحقق هذا المشروع فى نهاية الخطة فائضا فى إنتاج اللبن يبلغ ١٢٥,٥٠٠ طن ، كما يحقق فائضا اقتصاديا فى إنتاج اللبن نتيجة تدريج المواشى المحلية لدى الأهالى بطلائق الفريزيان الناتجة من المحطات يبلغ ٢٠٠ ألف طن سنوياً اعتبارا من موسم ١٩٧٢/١٩٧٣ ، كما تحقق عملية التدريج فائضاً فى إنتاج اللحوم من الذكور الناتجة من عملية التهجين تبلغ فى سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ (٢٢,٤٠٠ طن) يزيد بعد ذلك تدريجيا سنة بعد أخرى. ويقدر التمويل اللازم لهذا المشروع بمبلغ ٢١,٣٠٧,٠٠٠ جنيه على مدى سنوات الخطة .

(٢) مشروع استيراد الماشية الخليط :

وتضمنت الخطة استيراد ٣٠ ألف رأس من العجلات الخليط الحوامل بمعدل ٥ آلاف رأس سنويا، ويمكن فى هذا المشروع إحلال الجاموس محل هذه الماشية بنسب متفاوتة حسب إمكانيات التمويل لتحقيق نفس الأهداف المطلوبة ، ويتم توزيع هذه القطعان على المحطات الخاصة بالمؤسسة ، ويحقق هذا المشروع فى نهاية الخطة فائضا فى إنتاج اللبن يبلغ ٩٢ ألف طن ، كما يحقق فائضا فى إنتاج اللحوم نتيجة تسمين الذكور الناتجة بحوالى ٥,٣٠٠ طن فى سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ تزيد بعد تدريجياً. ويقدر التمويـــل اللازم لهذا المشروع بمبلغ ١٩,٨٠٧,٠٠٠ جنيه على مدى سنوات الخطة .

(٣) مشروع استيراد الأغنام :

وتضمنت الخطة استيراد ٦٠٠ ألف رأس من الأغنام بمعدل مائة ألف رأس سنويا بهدف زيادة الثروة الغنمية التى تعانى نقصاً متزايدا سنة بعد أخرى . كما يمثل هذا المشروع استكمالا لاستغلال مساحات العلف الأخضر التى تغذى عليها الماشية . ويتم توزيع هذه الأغنام على محطات المؤسسة، ويحقق هذا المشروع فائضا فى إنتاج اللحوم يبلغ ٢٨,٧٠٠ طن فى سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ تزيد حتى تصل إلى ٤٨٠٠٠ طن فى سنة ١٩٧٠/١٩٧١، كما يحقق هذا المشروع فائضا فى إنتاج الصوف يبلغ فى سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ حوالى أربعة آلاف طن، ويقدر التمويل اللازم لهذا المشروع بمبلغ ٢٣,٩١١,٠٠٠ جنيه على مدى سنوات الخطة .

(٤) مشروع استيراد عجول التسمين:

وتضمنت الخطة استيراد ١٠ ألف رأس من العجول الذكور تبدأ بدفعة قدرها ٢٠ ألف رأس فى السنة وبأعداد متناقصة حتى تصل إلى ١٢ ألف رأس فى سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ على أن يعوض النقص فى الأعداد المستوردة بالإنتاج المحلى من الذكور الخليط القابلة للتسمين . ويؤدى تنفيذ هذا المشروع إلى الحصول على ٥٠ ألف طن من اللحوم على مدى سنوات الخطة . ويبلغ التمويل اللازم لهذا المشروع حوالى عشرة ملايين جنيه على مدى الخطة .

هذا وتمثل المبالغ اللازمة فى المشروعات المختلفة الاستخدامات الرأسمالية والتجارية اللازمة لتحقيق هذه المشروعات كأثمان مشترى الحيوانات وتكاليف المبانى والمنشآت الحيوانية ومبانى الإسكان للعاملين ومصاريف التشغيل والأجور، وبناء على ماسبق يقدر التمويل اللازم لهذه المشروعات بمبلغ ١١٣,٢٧٠,٠٠٠ جنيه، كما يقدر فائض الإنتاج من هذه المشروعات فى سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ كالآتى :

(ا) ١٤٧,١٠٠ طن لحوم حية وبحساب التصافى ٥٠٪ يكون مقدار اللحوم التى يمكن الحصول عليها ٧٣,٥٥٠ طنا تمثل ٨٢٪ من العجز المقدر فى الإنتاج فى هذه السنة والبالغ ٩٠ ألف طن، وتبلغ قيمة هذه الإنتاج ٢٥,٣٤٢,٥٠٠ جنيه على أساس سعر الطن ٣٥٠ جنيه .

(ب) ٢١٧,٥٠٠ طن فائض فى إنتاج اللبن من مشروعات الفريزيان والخليط تمثل ٩٧٪ من العجز المقدر فى الإنتاج فى هذه السنة البالغ ٢٢٤ ألف طن . وتبلغ قيمة هذا الفائض ٧,٦١٢,٥٠٠ جنيه .

(ج) ٤٠٠٠ طن من الصوف من ناتج قطيع الأغنام تمثل سدا فى العجز الواضح فى إنتاجه، وتبلغ قيمة هذا الإنتاج ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

هذا بخلاف نواتج السماد العضوى التى تستعمل فى زياده خصوبة التربة، سواء لدى الفلاح أو بمناطق حديثة الاستزراع ، فضلا عن زيادة النشاط فى مجال التصنيع حيث تؤدى هذه المشروعات إلى التوسع فى صناعة الصوف الناعم . وكذلك التوسع فى تصنيع الجلود والتى قد زاد الإقبال على إنتاجنا منها فى السنوات الأخيرة، ويبلغ إنتاج الجلود فى السنة الأخيرة من الخطة ٣١٧ ألف جلد بقرى وجاموسى ، ٥٧٥ ألف جلد أغنام .

ومعنى ذلك هو أن هذه المشروعات تحقق فى السنة الأخيرة من الخطة فقط فى الإنتاج مبلغ ٣٤,٧٥٥,٠٠٠ جنيه، أى حوالى ٣٣٪ من جملة الاستثمارات المقدرة للتمويل على مدى الخطة ، يضاف إلى ذلك وجود قطعان من الماشية تبلغ قيمتها ما يزيد عن أربعين مليونا من الجنيهات بخلاف ثمن المبانى والمنشآت .

ومدلول هذه الخطة هو إمكان تغطية العجز الكلى فى الإنتاج بنسبة ١٠٠٪ فى سنة ١٩٧١/١٩٧٢ بل تتجاوز هذه الخطة الحدود المرسومة للاستفادة بها فى موازنة الإنتاج والاستهلاك إذا أدخل فى الاعتبار ما يترتب على توزيع الطلائق الفريزيان

واستعمالها فى التدريج من زيادة فى إنتاج الأبقار المحلية من اللبن بنسبة ١٥ ٪ من الناتج الكلى ، فضلا عن التدريج فى إنتاج فائض اللحوم نتيجة لعملية التدريج . ويرتبط تحقيق هذه المشروعات بتخصيص مساحات من العلف الأخضر تبلغ فى نهاية الخطة ١٥٠ ألف فدان لاستزراعها بمحاصيل العلف لتغطية الاحتياجات الغذائية للقطعان . وهذه المساحات تمثل ١٥ ٪ من المساحات المقرر استصلاحها فى خطة التنمية وهو أمر لا يتعارض مع التراكيب المحصولية للدورات المقررة للاستزراع فى خطة التنمية الزراعية .

ولئن كان تحقيق هذه الخطة يرتبط بتوفير التمويل اللازم لها فضلا عن خلق الإمكانيات الفنية من القوة البشرية وزيادة الوعى الحيوانى ، إلا أنها ترتبط ببعض المشروعات التنظيمية من حيث استهلاك الأعلاف ، بتنظيم عمليات التأمين على الماشية على مستوى الجمهورية ، حماية للأموال المستغلة فى تمويل أعمال الجمعيات التعاونية والأفراد .

سياسة انتاج العلف والكسب وتوزيعه

إن توفير الغذاء اللازم للحيوانات ولا سيما فى الأوقات العصيبة التى لا يتوافر فيها المرعى الأخضر هو مشكلة أساسية من مشكلات الإنتاج الحيوانى فى بلادنا ، فالبرسيم كان وما زال هو العصب الرئيسى فى تغذية حيوانات البلاد ، وطالما كان موجودا فالحيوانات تأخذ غذائها اللازم بل وأكثر ، أما فى الصيف فليس هناك أمام الحيوانات إلا القليل من الغذاء الذى يقرب من الجوع . فهما تناول الحيوان من البرسيم شتاء فهو لا شك فاقد ما ملأ به جسمه صيفا . ولما كان الاعتماد فى تغذية هذه الحيوانات على التغذية العادية فإن رفع الإنتاج المركز للبن واللحم يعتمد على المواد المركزة ، فمثلا فى الكسب والعلف المصنع قد رسمنا سياسة تقوم على توجيه هذه المواد المركزة إلى زيادة ناتج اللبن واللحم ، وفى نفس الوقت إعطاء كل من يريد كسبا وعلفا وربطنا هذه السياسة بالتأمين على الحيوانات حرصا على ازدواج الفائدة للمزارع من ناحية ، وعملا على صرف هذه المواد للحائز الفعلى للحيوان ، ومنعا من تسرب هذه المواد إلى أيدى المستغلين فيحرم الغذاء وتفتعل فى هذه المواد أسعار يتغالى فيها تصل إلى حد الاتجار فى السوق السوداء .

وتقوم هذه السياسة على أساسين : أولهما زيادة حجم العلف المصنع تدريجيا بحيث تتضاعف كميته فى العام القادم إلى ٤٠٠ ألف طن مقابل ٢٠٠ ألف وهى القدرة الحالية لهذه المصانع ثم تزيد إلى ٦٠٠ ألف طن مصنع حتى يمكن توفير أكبر قدر من هذا العلف للحيوانات ، هذا بالإضافة إلى توزيع فائض الكسب أيضا توزيعا عادلا على المزارعين ، كما وقد اتخذنا فعلا كل الخطوات الضرورية اللازمة لزيادة القدرة الإنتاجية لهذه المصانع وتشغيل المصانع المعطلة ، حتى يمكن لهذه القدرات الإنتاجية بالإضافة إلى المصانع التى يمكن أن تستوردها وزارة الصناعة الوفاء بهذه الالتزامات كاملة . والأساس الذى انتهينا إليه فى توزيع العلف تقضى بإعطاء كل مزارع أمن على حيازته ويشتغل بإنتاج اللحم (عجول التسمين) ٥ كجم علف مصنع أو كسب فى اليوم طول العام ، وكذلك يعطى كل مزارع يشتغل بإنتاج اللبن ٥ كجم علف أو كسب فى اليوم إذا كان يربى هذه الحيوانات دون الاعتماد على البرسيم ، أما إذا كان يسمن العجول على البرسيم ويستكمل هذه العملية بالعلف فإنه يعطى ٥ كجم علف لمدة شهرين بعد انتهاء موسم البرسيم ، وإذا كان يربى ماشية اللبن على البرسيم فإنه يعطى ٢ كجم كسب أو علف فى أثناء موسم البرسيم و ٥ كجم كسب أو علف فى موسم العليقة الجافة ، وكذلك فإنه يعطى كل مالك للحيوانات ومؤمن على حيازته ولا ينتج اللبن أو اللحم ٣ كجم علف فى اليوم للرأس طول مدة الصيف ، هذا وتخصص كمية من الكسب قدرها ١٠٠ ألف طن للتداول الحر على أن تباع بسعر ١٣,٥ جنيه للطن . وتكفل هذه السياسة إعطاء كل مالك ومؤمن عليه الفرصة لتغذية حيواناته تغذية صحيحة ، كما تتيح لهم أيضا فرصة الاستزادة الغذائية من الكسب الحر . ولا شك أن هذه السياسة ستعمل على زيادة إنتاج اللبن واللحم فى البلاد نتيجة ارتفاع مستوى التغذية وهو ما نحرص عليه .

سياسة التأمين على الماشية

لما كان التأمين للمزارع الذى يربى الحيوانات ضد النفوق يعتبر عاملا أساسيا لاطمئنان المزارعين على ثروتهم الحيوانية فقد عملنا على تعميم التأمين على الماشية على مستوى الجمهورية تحقيقا للاطمئنان على أهم استثمارات المزارعين وتوجيها لرؤوس الأموال والمدخرات للدخول فى مشروعات تربية الحيوان الاستزادة من إنتاج اللبن واللحم ، مما يشكل توسعا فى الإنتاج الحيوانى إذا ما توفر هذا التأمين .

ومقتضى هذا إنشاء صندوق للتأمين له الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة تحت المؤسسة التعاونية الزراعية يضم صندوق التأمين على الماشية للجمعيات التعاونية وصندوق التأمين على الماشية التابع للإصلاح الزراعى ، وسيشمل هذا التأمين على الماشية الجاموس على مستوى الجمهورية بما فى ذلك العجول البتلو ابتداء من ١٥ يوما حتى ٣ سنوات وعجول الأبقار الذكور من ٦ شهور فما فوق وكذلك إناث البقر والجاموس من ٦ شهور حتى ١٢ سنة ، وقد حددت قيمة هذه الرسوم باعتبار ٣ جنيهات فى حالة البتلو تساهم الدولة بنصف القسط والمزارع بالنصف الثانى و ١٠ جنيهات لعجول التسمين البقر من سن ٦ شهور إلى ٣ سنوات ، وإناث الجاموس والأبقار من سن ٦ شهور إلى ٣ سنوات بواقع جنيه واحد أيضا ، وحيوانات اللبن من الجاموس والبقر من ٣ سنوات إلى ٧ سنوات بواقع ٢ ٪ من قيمتها المؤمن عليها و ٢,٥ ٪ من هذه القيمة فى العمر من ٧ — ١٢ سنة . وقد اتخذت الترتيبات التى تكفل سهولة العملية من مستوى القرية حيث يوجد ٩٠ ٪ من مالكى الحيوانات فى ترتيب عملى يتفق مع مقتضيات أحوال القرية .

ويعوض مالك الحيوان بقيمة ٧٥ ٪ من آخر تقدير لقيمة الحيوان عند نفوقه أو ذبحه مخصوما ما يباع من لحم ومخلفات . هذا إذا كان النفوق بسبب مرض أو حادث وقع من غير عمد ، ولا يدخل ضمن الحوادث أو السرقة ، أو إذا ذبح الحيوان اضطراريا ، أو أعدمت الماشية بأمر المصلحة البيطرية أو تسبب الغير فى إحداث الضرر للماشية ، ويصرف التعويض كاملا فى كل هـــذه الأحوال السابق ذكرها .

ولا شك أن التأمين على الحيوانات على مستوى الجمهورية سيتيح الفرصة أيضا لمعرفة الأعداد الحقيقية للحيوانات إذا ما تم تعميمه . كما أنه سيعتبر الخطوة الأولى للتسجيل سواء كان هذا التسجيل خاصا بنوع الحيوان أو إنتاجه أو بعمره وبذلك يمكن متابعة التحسين فى هذه الحيوانات عاما بعد عام نتيجة لتوزيع الطلائق المحسنة ، سواء كانت محلية أو مستوردة ، وتقييم هذا التحسين ومتابعته ، والعمل على زيادته جيلا بعد جيل .

إن صورة المستقبل الذى ترسمه الخطوات التنفيذية لهذا المشروع هى صورة الكفاية

فى الغذاء بل إنها لتجعل الأمل كبيرا فى أن تستطيع هذه البلاد أن تصدر جانبا من منتجاتها الحيوانية إذا ما تم تنفيذ هذه الخطة .

إن هذه الصورة ستجعل هناك أنواعا من الحيوانات العالمية موجودة فى بلادنا وبصورة فعالة وهما الفريزيان ومرينو اللحم الألمانى . هذه الصورة بجانب ماسوف يتم من تغيير فى التركيب الوراثى للأبقار المحلية والأغنام المحلية ، والتطور الذى سيحدث فى الجاموس تضع معالم المستقبل واضحا أمامنا وهو ما نرجو أن يوفقنا الله فى تحقيقه .

مواد العلف المستخدمة حاليا فى تغذية الحيوان والدواجن (احصاء عام ١٩٥٨)

برسيم ٤٠,٩٨٤,٠٠٠ طن ، دريس ٢٠٥ ألف طن ، تبن قمح وأتبان أخرى ٣ مليون طن ، شعير ٨٨,٦٨٥ طن ، فول ١٢٠,٢٧٩ طن ، كسب بذرة القطن ٥٠٠ ألف طن ، رجيع الكون ٧٤,٣٥٣ طن ، نخالة القمح ١٣٠,٥٣٤ طن ، ذرة شامى ١٦٩,١١٢ طن ، ذرة رفيعة ٥٤,٠٧٣ طن ، ذرة مكانس ٤٤٦ طن ، نخالة الذرة الشامية ٧٣,٣٨٢ طن ، نخالة الذرة الرفيعة ٢٣,٤٦٣ طن ، دراوة ١٥ ألف طن ، خف وأوراق الذرة ٥٠٠ ألف طن ، ذرة سكرية ودخن وحشيشة سوداء ١٥ ألف طن .

أما المتخلفات الزراعية التى يمكن الاستفادة بها فى تغذية الحيوانات فهى : قش الأرز ٧٥٠ ألف طن ، حطب الذرة ٢,٦١٩,٠٠٠ طن ، حطب الذرة العويجة ٧٠٠ ألف طن ، قوالح الذرة ٤٧,٢٠٠ طن ، حطب القطن ١,٧٩٠,٠٠٠ طن ، مصاصة القصب ٣٧٤ ألف طن .

(وزارة الزراعة ، تغذية الحيوان والدواجن ١٩٦١)